وزارة المالية

قطاع مكتب الوزير

الإدارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق

الإدارة العامة للمعلومات الإحصائية

التجربة اليابانية في التعليم و سبل الاستفادة منها في مصر

إعداد: أ/ هـنـاء محـمـود حـامــد — باحث ثان بإدارة جمع البيانات

مراجعة: أ/ جــورج اسحــق حـنيــن — مدير إدارة جمع البيانات

إشراف: أ/ عاطـف سعيد شـبانــه — مديـر عام الإدارة العامة للمعلومـات الإحـصائية

متابعة: أ/ عادل إسماعيل السيد هلال — رئيس الإدارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق



الفهرس



بتدقيق النظر في التجربة اليابانية فإننا لا نندهش من هذا التقدم الذي يقف أمامه العالم كله مذهولا مندهشا ففي أمريكا وأوروبا وروسيا يعكف أهل العلم والتقدم والتكنولوجيا على دراسة الإنجاز الاستثنائي لهذا البلد الشرقي الأسيوي الذي ينافسهم في أسلحتهم ومخترعاتهم ، كما يثير تقدم اليابان دهشة الشرقيين وإعجابهم دون أن يتمكنوا من اللحاق به على كثرة ما حاولوا وجربوا . و نحن العرب نتساءل : لماذا تعنينا اليابان و هي في شرق آسيا وبيننا وبينها آلاف الأميال ؟

يمكن القول أن لدى العرب أهمية خاصة لدراسة تجربة اليابان في مجالات عدة للأسباب التالية :

- اليابانيون قوم شرقيون مثلنا بدأوا مسيرتهم نحو التقدم من واقع العزلة والتخلف الحضاري كما بدأنا في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي

- اليابان حققت التحديث و التقدم بالمحافظة على تراثها وتقاليدها ومؤسساتها القومية والدينية الأصلية و العرب يريدون أن يحققوا التقدم والتنمية دون التضحية بتراثهم وتقاليدهم ، لكنهم لم يتمكنوا حتى الآن لا من تحقيق المطلب الأول وهو التقدم و لا من الحفاظ على التراث كما يجب !!

لقد اعتمدت اليابان في نهضتها الحديثة التي بدأت مع إصلاحات الإمبراطور المتنور " مايجي " عام ١٨٦٨م سياسة عقلانيّة في مجال الاستفادة من ثمرات العلم و التكنولوجيا التي كانت متاحة لدى الدول المتطوّرة. و كانت البلاد قد عاشت عزلة طويلة تجاوزت القرنين و نصف القرن منطوية على ذاتها، ومكتفية بعلومها التقليديّة.

وعندما تأسّست أوّل وزارة للتربية في اليابان عام ١٨٧٢م ، رفعت على الفور شعار " لن يبقى أمّي واحد في اليابان". و تظهر السيرة الذاتية للإمبراطور "مايجي" أنّه بقي شديد الحرص طوال أيّام حياته على منح جميع اليابانيين فرصة التعليم . فاحتفلت وزارة التربية عام ١٨٩٦م بمحو الأميّة في اليابان وتأمين الدراسة لجميع الطلبة .

و بعد الحرب تحول التعليم الياباني إلى تعليم يعتمد التدريب على التفكير أكثر مما يعتمد على النقل والحفظ. ومع مرور الزمن استقرت هذه المفاهيم في نظام تعليمي مركب أصبح يشد خبراء التعليم في العالم و أصبحت مناهج التربية و التعليم اليابانية اليوم من المناهج العالمية التي تنظر إليها و تحاول تقليدها الأمم الأخرى .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على التجربة اليابانية في التعليم و استخلاص العبر و الدروس المستفادة من تلك التجربة .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على أهم المشكلات التي تواجه التعليم في مصر وأهم الحلول المطروحة و دور الدولة في مجال إصلاح و علاج مشاكل التعليم و يقدم البحث بعض التوصيات التي يمكن الأخذ بها لحل مشاكل التعليم المصري ، كما تهدف الدراسة أيضا إلي إعداد معلم لديه خبره ودراية حتى نستطيع أن نستثمره في عملية التعليم في المستقبل ، و خلق شخصية طالب مصري تكون مميزة ومتطورة وتكون ذات كفاءة وفاعلية وتكوين شخصية جديدة تحب الوطن وتعمل لصالحه وليس شكلاً ظاهرياً جيداً خارجيًا وسيئاً وهشاً خارجياً ٠

منهجية الدراسة

من خلال هذه الدراسة سوف نلقي الضوء على العوامل المختلفة والجهود المبذولة التي أسهمت في تشكيل ونجاح النظام التعليمي في اليابان وكيف نستفيد من التجربة التعليمية اليابانية في مصر . و ذلك من خلال المباحث التالية –

- § المبحث الأول : أهم ملامح و خصائص نظام التعليم الياباني .
- § المبحث الثاني : السلم التعليمي في اليابان .
- § المبحث الثالث : الاستفادة من التجربة اليابانية لإصلاح التعليم في مصر
- § الخاتمـــــــــة ورأي الباحث والتوصيات.
- § المـــراجــــع .

المبحث الأول

أهم ملامح وخصائص نظام التعليم الياباني

لم تأخذ اليابان و لم تنبهر باللغات الأجنبية المتقدمة و حسمت معركة اللغة تعليميًا وحياتيًا منذ البداية. فمن المعروف أنه لا يمكن لأمة أن تبدع علميًا إلا بلغتها الأم ولا يستمع العالم لأمة تتحدث بلغة غير لغتها الرسمية. و قد وفق النظام التربوي الياباني بين مركزية التوجيه ولا مركزية التنفيذ في معادلة متوازنة .

أولا : المركزية و اللامركزية في التعليم :

تتميز إدارة التعليم الياباني بالتكامل بين المركزية و اللامركزية و ذلك من خلال توفير ميزانيات مضاعفة للنهوض بالتعليم حتى أن السلطات المحلية تساهم تقريباً بنصف نفقات التعليم و ذلك على الرغم من الحجم الكبير للإنفاق الحكومي على التعليم الياباني بالنسبة للدخل القومي والذي يتجاوز حوالي ٢٠٪ من مجموع الدخل القومي و عادة ما تستغل هذه الأموال جيداً في خدمة العملية التعليمية .

و نستطيع القول أن نظام التعليم في اليابان يغلب عليه طابع المركزية و من إيجابيات هذا المبدأ في التعليم توفير المساواة في التعليم و نوعيته لمختلف فئات الشعب على مستوى الدولة بغض النظر عن المقاطعة أو المحافظة التي وُلد فيها التلميذ أو الطالب و بذلك يتم تزويد كل طفل بأساس معرفي واحد سواء كان في شمال اليابان أو جنوبها أو وسطها وبغض

النظر عن الحالة الاقتصادية لهذه المنطقة ، حيث تُقرر وزارة التعليم اليابانية الإطار العام للمقررات الدراسية في المواد كافة بل ويُفصِّل محتوى ومنهج كل مادة و عدد ساعات تدريسها ، و بذلك يتم ضمان تدريس منهج واحد لكل فرد في الشعب في أي مدرسة و في الوقت المحدد له .

و عادة لا توجد اختلافات جوهرية تذكر بين المدارس في مختلف مناطق اليابان وكلها تتمتع بمستوى متجانس عال مع التفاوت في نوع التفوق فقط . و الوزارة مسئولة عن التخطيط لتطوير العملية التعليمية على مستوى اليابان كما تقوم بإدارة العديد من المؤسسات التربوية بما فيها الجامعات و الكليات المتوسطة و الفنية.

و من المعروف أن المدارس في اليابان هي التي قامت بغرس المعرفة التي ساعدت اليابان على التحول من دولة إقطاعية إلى دولة حديثة بعد عصر " ميْجى١٨٦٨ –١٩١٢" وكذلك تحول اليابان من دولة مُنْهكة تتلقى المساعدات بعد الحرب العالمية الثانية إلى دولة اقتصادية كبرى تُقدم المساعدات لمختلف الدول النامية في العالم .

و لكن في الحقيقية لا يعني ذلك أن مركزية التعليم مطلقة في اليابان فهناك قسط أيضًا من اللامركزية حيث يوجد في كل مقاطعة من مقاطعات اليابان مجلس تعليم خاص بها و يعتبر السلطة المسئولة عن التعليم وإدارته وتنفيذه في هذه المقاطعة . و يتكون مجلس التعليم من خمسة أعضاء يعيّنهم رئيس المقاطعة أو المحافظ بموافقة مجلس الحكم المحلي الذي يتم تعيين أعضائه بما فيهم رئيس المقاطعة من قِبَل سكان المقاطعة. و يقوم هذا المجلس باختيار الكتب المناسبة لمقاطعته من بين الكتب المقررة التي عادة ما يقوم القطاع الخاص بطباعتها و لكن بالطبع بعد الحصول على موافقة من

وزارة التعليم عليها و يقوم هذا المجلس أيضًا بإدارة شئون العاملين بما في ذلك تعيين ونقل المعلمين من مدرسة لأخرى ، كما يقوم بالإشراف على مؤسسات التعليم الإقليمية و تقديم النصح لها.

كما أن المعلمين بالرغم من المركزية في الإشراف عليهم ، إلا أنهم يتمتعون أيضًا بقسط من الحرية بصفتهم من هيئة صُناع القرار بالمدرسة و على رأسهم مدير المدرسة و هم يجتمعون في ربيع كل عام لمناقشة و تقرير الأغراض التربوية للمدرسة و التخطيط لجدول النشاط المدرسي لتحقيق تلك الأغراض التربوية وإعداد ذلك في كتيب كل عام .

كما يقوم المعلمون كذلك بعقد حلقات بحث كل ثلاثة أشهر لإلقاء البحوث والنقاش حول نظريات التعلم و مشاكل العملية التعليمية، و هم يقومون بإدارة مدارسهم دون ضغط ملزم من جانب الوزارة و ذلك تحت ظل سلطة اتحادهم .

و لذلك يشعر المعلمون في اليابان بأهميتهم في صنع القرار لأنهم ليسوا مجرد موظفين تابعين لوزارة التعليم و يبدو أن مبدأ التمازج و التوازن بين المركزية واللامركزية يتلاءم مع نظام التعليم الياباني ، و يعكس طبيعة التفكير اليابانية في المزج بين الثقافات والقديم والجديد، فالمركزية كانت موجودة قبل فرض قوات الحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية تم الأخذ بمبدأ اللامركزية و غيرها من الإصلاحات على نظام التعليم في اليابان ، و لكن بعد أن استعادت اليابان سيادتها في عام ١٩٥٢م ، قامت بإلغاء بعض الإصلاحات التي فُرضت عليها و لم تكن مناسبة لها و منها مبدأ اللامركزية .

ثانيا: روح الجماعة و العمل الجماعي و النظام و المسؤولية :

يركز النظام الياباني للتعليم على تنمية الشعور بالجماعة والمسئولية لدى التلاميذ والطلاب تجاه المجتمع بادئًا بالبيئة المدرسية المحيطة بهم ، مثل المحافظة على المباني الدراسية و الأدوات التعليمية والأثاث المدرسي و غير ذلك .

فمن المعروف عن المدارس اليابانية المحافظة على نظافة المدرسة فأول شيء يُدهش زائر المدرسة اليابانية وجود أحذية رياضية خفيفة عند مدخل المبنى المدرسي مرتبة في خزانة أو أرفف خشبية يحمل كل حذاء اسم صاحبه ، حيث يجب أن يخلع التلاميذ أحذيتهم العادية و ارتداء هذه الأحذية الخفيفة النظيفة داخل مبنى المدرسة و هذه العادة موجودة في معظم المدارس الابتدائية و الإعدادية وكثير من المدارس الثانوية أيضًا.

ومن الشائع في المدارس اليابانية أيضًا أن يقوم التلميذ عند نهاية اليوم الدراسي بتنظيف القاعات الدراسية وتنظيف الممرات بقطع قماش مبللة. بل والأكثر من ذلك غسل دورات المياه وجمع أوراق الشجر المتساقط في فناء المدرسة وكذلك القمامة إذا وجدت وكثيرًا ما ينضم إليهم المدرسون في أوقات معينة لإجراء نظافة عامة سواء للمدرسة أو للأماكن العامة أيضًا مثل الحدائق العامة والشواطئ في العطلة الصيفية و ذلك بدون الشعور بالضِيق سواء من التلاميذ أو المعلمين. بالإضافة إلى ذلك يقوم الأطفال بتقديم الطعام للحيوانات أو الطيور التي تقوم المدرسة بتربيتها حيث إنه لا توجد شخصية «الحارس» أو «الفراش» في المدارس اليابانية ولا يوجد عمال نظافة و لذا يأخذ التلاميذ والطلاب والمعلمون على عاتقهم تنظيف المدرسة

وتجميل مظهرها الداخلي والخارجي، بل يمتد هذا النشاط إلى البيئة المحيطة بالمدرسة أيضًا وذلك بتعاون الجميع و في أوقات منتظمة ومحددة.

ويتضح أوج هذه المسؤولية وروح الجماعة والتعاون والاعتماد على النفس عند تناول وجبة الطعام في المدرسة ، فمن المعروف أنه لا يوجد منفذ لبيع الأطعمة الجاهزة في المدارس اليابانية و لكن يوجد مطبخ به أستاذة تغذية و عدد من الطاهيات حيث يتناول التلاميذ وجبات مطهية طازجة تُطهى يوميًا بالمدرسة، و يقوم التلاميذ بتقسيم أنفسهم إلى مجموعات إحداها تقوم بتهيئة القاعة الدراسية لتناول الطعام و الثانية مثلاً تقوم بإحضار الطعام من المطبخ و الثالثة تقوم بتوزيع هذا الطعام على التلاميذ بعد ارتداء قبعات وأقنعة وملابس خاصة لذلك . وهذا بلا شك يؤكد الإحساس بالمسؤولية وروح الجماعة و الاعتماد على النفس والانتماء إلى المدرسة والمجتمع ، كما يوفر من ناحية أخرى ميزانية كان يُفترض أن تُرصد لهذه الخدمات .

وتتجلى هذه الروح أيضًا ليس فقط في مجموعات العمل الخاصة بالطعام والنظافة ، بل في المجموعات الدراسية التي يقوم بتكوينها المعلم عندما يطلب من التلاميذ أو الطلاب الإجابة عن بعض الأسئلة أو حل مسألة مثلاً في الرياضيات أو إنجاز بعض الأعمال أو الأنشطة للفصل و بعد المشاورات الجماعية بينهم يعلن واحد من هذه المجموعة باسمها الانتهاء من هذه المهمة ، على أن يعاد تشكيل هذه المجموعات من فترة لأخرى أو حسب ما تحتاج الضرورة من وقت لآخر حتى لا تتكون أحزاب أو تكتلات داخل الفصل. و هذا النظام لا يعوّد التلاميذ الروح الجماعية فحسب بل القيادة التي تتجلى أيضًا في تعيين شخصية مراقب الفصل أو رائده والذي يقوم في وقت غياب المدرس بتهيئة الفصل وتنظيمه وحل مشكلاته بما فيها مشاكل

التلاميذ بين بعضهم بعضًا ، ثم أخيرًا في نهاية اليوم الدراسي يقوم التلاميذ بعقد جلسة جماعية حيث يجتمعون ويسألون أنفسهم فيما إذا كانوا قد أتموا عملهم اليوم على أكمل وجه أم لا ؟ أم أن هناك قصورًا فيما قاموا به من أعمال ؟ أو هل كانت هناك مشاكل ما ؟ و بلا شك إن هذه الطريقة في التعليم تستهدف روح الجماعة وتحمُّل المسؤولية و الالتزام والقيادة ، كما تشكل أيضًا قوة نفسية رادعة لكبح جماح السلوكيات الاجتماعية غير اللائقة تجاه المجتمع و الغير.

ثالثا : الجد و الاجتهاد أهم من الموهبة و الذكاء:

يُركز اليابانيون على مبدأ « الجد والاجتهاد أهم من الموهبة والذكاء الفطري للطفل » وهو على عكس ما هو معروف في كثير من الدول و يتضح ذلك أيضًا من كثرة استخدامهم كثيرًا للكلمات التي تدل على الاجتهاد والمثابرة باللغة اليابانية مثل كلمة "سأبذل قصارى جهدي" سأعمل بكل جدية " فالطلاب اليابانيون يؤمنون بنصح مدرسيهم و آبائهم بأن النجاح بل و التفوق يمكن أن يتحقق بالاجتهاد و بذل الجهد و ليس بالذكاء فقط فالجميع سواسية وخلقوا بقدر من الذكاء يكفيهم ، فكل شخص يستطيع استيعاب و دراسة أي شيء و في أي مجال و تحقيق قدر كبير من النجاح فيه من خلال بذل الجهد . و لذلك يستطيع الطالب أن يدرس أي مقرر دراسي حتى ولو كان لا يتناسب مع ميوله طالما توفرت العزيمة على بذل الجهد والمثابرة، فالنجاح والتفوق لا يتحددان باختلاف الموهبة والذكاء و لكن بالاختلاف في بذل الجهد .

و يُعتبر الطلاب اليابانيون من أكثر الطلاب في العالم إقبالاً على الدراسة لأنهم تعلموا أن السبيل للوصول إلى وظيفة مرموقة هو الاجتهاد و بذل الجهد و المثابرة للقبول بمدرسة ثانوية مرموقة ومميزة ومن ثم جامعة مرموقة أيضًا . فيجب على الطلاب خريجي المدارس المتوسطة اجتياز اختبارات صعبة للالتحاق بالمدرسة الثانوية ثم بعد ذلك الجامعة التي يقع اختيارهم عليها حيث إن دخول المدارس الثانوية والجامعة يتوقف في المقام الأول على نتائج هذه الاختبارات وليس فقط نتائج اختبارات المدارس المتوسطة أو الثانوية ، و من المعروف عن الطلاب اليابانيين بذل الجهد و الاستعداد جيدًا لاجتياز هذه الاختبارات يساعدهم في ذلك الأسرة أيضًا بتوفير الظروف المريحة لاستذكار دروسهم . كما يوجد الكثير من الطلاب ممن يلتحقون بمدارس تمهيدية أهلية تختص بإعدادهم لاجتياز هذه الاختبارات وتبعًا لإحصائية لوزارة التربية والتعليم اليابانية يوجد حوالي مليون ونصف طالب ابتدائي و مليوني طالب مرحلة إعدادية يدرسون في هذه المدارس التمهيدية بعد نهاية اليوم الدراسي بمدارسهم النظامية لإعداد أنفسهم لاجتياز اختبارات القبول بالمدارس الثانوية.

ومن الجدير بالذكر أن يؤدي الطالب اختبارًا للالتحاق بهذه المدارس التمهيدية أيضًا و لذلك فإن رحلة الكفاح الدراسية للطالب الياباني كلها جد و مثابرة و مشقة إلى أن يستطيع الحصول على القبول بالمدرسة الثانوية ثم الجامعة التي يختارها. و ليس من الغريب أن يؤدي الطالب اختبار القبول بالمدرسة الثانوية أو الجامعة لاحقًا في أكثر من مدرسة أو جامعة في وقت واحد حتى يتسنى له القبول بإحدى المدارس أو الجامعات التي مرتبة حسب رغباته. ومن النادر حقًا أن يرسب طالب في هذه الاختبارات و لكن لأن المنافسة شديدة خصوصًا على الجامعات المرموقة المعروفة و التي تطلب

عددًا معينًا فقط من المتقدمين حسب طاقتها الاستيعابية ، فليس من الغريب أيضًا أن نجد طلابًا بعد فشلهم في القبول بالجامعة التي يرغبونها كرغبة أولى يدرسون عامًا أو عامين في مدرسة تمهيدية للاستعداد لمحاولة القبول بنفس الجامعة مرة أخرى بالرغم من أنه يستطيع دخول جامعة أخرى ولكنها أقل درجة من التي اختارها .

و هذا يؤكد مدى المثابرة و الجد في تحقيق ما يصبو إليه الطالب. و يؤكد أيضًا المقولة اليابانية الشهيرة " yontoo goraku " أي " أربع ساعات نوم تعني النجاح بينما خمس ساعات نوم تعني الرسوب " أي لتحقيق النجاح لا ينبغي النوم أكثر من أربع ساعات في اليوم .

و في الحقيقة هذا التكالب على الجامعات الكبرى وبخاصة الوطنية منها يرجع إلى أن القبول بإحدى هذه الجامعات يؤمّن مستقبل الطالب في الحصول على وظيفة مرموقة . فمن المعروف مثلاً أن جامعة " طوكيو" تقوم بتخريج رجال الوظائف البيروقراطية العليا و جامعة " واسيدا " تقوم بتخريج السياسيين والصحفيين و جامعة " كيْيو " تقوم بتخريج رجال الأعمال التنفيذيين و هكذا.

و لذلك فقبول الطالب في إحدى هذه الجامعات الكبرى يحدد مسار مستقبله بعد تخرجه، و من المعتاد أيضًا أن يلتحق خريجو هذه الجامعات بالشركات الكبرى والهيئات الحكومية التي توفر لهؤلاء الشباب مزيدًا من التدريب في مجال عملهم وذلك بإرسالهم في بعثات خارجية أو داخلية لمزيد من الدراسة في مجالات معينة تتعلق بمجال العمل ، و لكن بلا شك أن هذا النظام في القبول و الذي يُعرف بـ " جحيم الاختبارات " يمثل الفزع

الأكبر للطلاب و قمة التوتر النفسي الذي يؤدي في بعض الأحوال إلى انتحار بعض الطلاب لعدم تمكنهم من الالتحاق بالجامعة التي يرغبونها.

رابعا: الكم المعرفي وثقل العبء الدراسي :

من المعروف أن نظام السنة الدراسية اليابانية يختلف عن معظم دول العالم حيث تبدأ الدراسة في الأول من شهر أبريل الميلادي و تنتهي في واحد و ثلاثين مارس من العام التالي . و يعتبر عدد الأيام الدراسية و عدد الساعات في السنة أطول عددًا مقارنة بأي دولة أخرى ، حيث يبدأ اليوم الدراسي عادة للطلاب من الساعة الثامنة صباحًا حتى الساعة الرابعة تقريبًا أما المعلمون فعملهم حتى الساعة الخامسة ولكنهم يظلون في عملهم حتى السادسة والسابعة مساء. بالإضافة إلى ذلك تقل عدد العطلات التي تنقسم إلى عطلة الربيع والتي لا تزيد على عشرة أيام وكذلك نفس المدة لعطلة بداية السنة الميلادية ، ثم العطلة الصيفية التي تتراوح من أربعين يومًا حتى الشهر والنصف. بالإضافة على ذلك يقوم طلاب المدارس بالذهاب إلى المدرسة أثناء العطلة الصيفية لبعض الأيام تبعًا لبرنامج محدد مسبقًا بالإضافة إلى تكليفهم بالقيام بواجبات و مشروعات تتطلب منهم جهدًا ليس بالقليل أثناء العطلة ، كما يمارسون طوال العطلة نشاطات رياضية مثل السباحة و غيرها بالمدرسة بشكل منتظم حسب برنامج العطلة المحدد مسبقًا من قبل المدرسة وكنتيجة ربما تكون طبيعية لهذا الجهد الدراسي خلال العام حيث يحصل الطالب الياباني على أيام دراسية أكثر من أقرانه في دول أخرى يحصل على درجات تفوق أقرانه في الدول المتقدمة في مجالات المعرفة والمقررات الدراسية مثل الرياضيات و العلوم ، و يقال أن مستوى الطالب

الياباني في سن الثانية عشرة يعادل مستوى الطالب في سن الخامسة عشرة في الدول المتقدمة. و هذا يدل على الرقي النوعي للتعليم في اليابان.

و تبعاً لإحصائيتين أجرتهما " المؤسسة العالمية من أجل تقويم التحصيل التعليمي" لاختبار مدى الاستيعاب في مجال العلوم و الرياضيات حصل تلاميذ المدارس الابتدائية اليابانية على أعلى النقاط من بين تلاميذ المدارس الأجنبية الأخرى . كما جاءت نتيجة طلاب الثانوية اليابانيين من أعلى الدرجات أيضًا. و لكن وزارة التعليم اليابانية سعت منذ سنوات إلى تقليل عدد أيام الدراسة للتخفيف عن التلاميذ والطلاب وتشجيعهم على الاستمتاع بوقتهم . و قد استمر النقاش حول هذا المشروع سنوات حتى تقرر إنجازه بمجلس النواب على مراحل و ذلك بجعل يوم السبت الثاني و الرابع من كل شهر إجازة بدلاً من الدراسة نصف يوم و منذ عام ٢٠٠٢ م بدأ تطبيق نظام الدراسة خمسة أيام في الأسبوع فقط من الاثنين إلى الجمعة ورغم ذلك مازال الكثير من الطلاب يذهبون إلى المدارس أيام السبت لحضور النشاطات الطلابية ، أو يذهبون أيام السبت للمدارس والفصول الخاصة التي تساعدهم في تنمية قدراتهم .

و كثيراً ما يقال أن نظام التعليم الياباني قبل الحرب العالمية الثانية كان يعتمد على الحفظ عن ظهر قلب و لكن اليوم يقال أيضًا أنه يتسم بالمرونة والذكاء والمبادرة بدرجة كبيرة و عمومًا هذه الأشياء من الصعب قياسها و لكن بشكل عام ربما يغلب طابع الحفظ أيضًا وخصوصًا إذا تصورنا ذلك من خلال الكم المعرفي الهائل الذي يدرسونه في مختلف المواد وكذلك نظام الكتابة اليابانية الذي يتطلب الكثير من الجهد في حفظ مقاطع الكتابة الخاصة بهذا النظام .

خامسا : الحماس الشديد من الطلاب وأولياء الأمور للتعليم وارتفاع المكانة المرموقة للمعلم :

حتى يتسنى لنا فهم المزيد عن نظام التربية الياباني و بخاصة هذا الاجتهاد والجد من قبل الطلاب والآباء والمدرسين ، يجب أن ندرك نقطة مهمة وهي أن هذا النظام ربما يعكس الحماس الزائد للشخصية اليابانية تجاه التعلم ، هذا الحماس الزائد ربما يكون له عوامل كثيرة مثل طبيعة الشخصية اليابانية الفضولية التي تبحث عن الجديد دائمًا ، وكذلك خبرة اليابانيين في استقبال الكثير من الثقافات المختلفة وتطويعها لثقافتهم . و لكن العامل الأهم ينبع من حضارة شرق آسيا بشكل عام وموقفها من التعليم .

فقد ركز الصينيون منذ القدم على أهمية التعليم ، حيث كانت قوة الحكام قديمًا تقاس بما يتمتعون به من علم ومعرفة، وكان اختيار كبار موظفي الدولة أيضًا على أساس ما يتمتعون به من معارف . وهذه الأفكار هي فلسفة أكثر منها ديانة ولكنها تأخذ طابع الطقوس الدينية قليلاً، و قد تأثرت بها كلاً من كوريا واليابان أيضًا. وتركز هذه الفلسفة على نظام اجتماعي على أساس قواعد أخلاقية يحكمه حكام ذو علم ومعرفة وخلق كريم و يكون الولاء لهؤلاء الحكام والآباء ومن في حكمهم هو دعامة هذا النظام. كما تؤكد هذه الفلسفة النظام العقلاني للطبيعة وأهمية العلم والمعرفة والجد في طلبهما والعمل الشاق. وقد تكون هذه المفاهيم هي التي تقف وراء حماس الياباني الشديد تجاه العلم والمبادئ الأخلاقية أيضًا .

و نشير هنا أيضًا إلى دور المعلم في العملية التعليمية في اليابان في مختلف المراحل حيث إن هذا الدور يعكس اهتمام اليابانيين بالتعليم وحماسهم له ومدى تقديرهم للمعلمين ، فالمعلمون حتى الآن يحظون باحترام وتقدير ومكانة اجتماعية مرموقة و يتضح ذلك من خلال النظرة

الاجتماعية المرموقة لهم، وكذلك المرتبات المغرية التي توفر لهم حياة مستقرة كريمة ويتساوى في ذلك المعلمون والمعلمات ، و ذلك من خلال التهافت على شغل هذه الوظيفة المرموقة في المجتمع ، حيث تعد مهنة التدريس من المهن المربحة اقتصاديًا فمن بين خمسة يابانيين يتقدمون لمهنة التدريس يفوز واحد منهم فقط بشرف المهنة وامتيازاتها المعيشية. وقد أدى ذلك إلى الحفاظ على مستوى نوعي متفوق للتعليم الياباني مما أدى بدوره إلى تنمية نوعية العملية التربوية بأسرها.. فمعظم هؤلاء المعلمين هم من خريجي الجامعات ولكنهم لا يحصلون على هذه الوظيفة إلا بعد اجتياز اختبارات قبول شاقة تحريرية وشفوية. و بالطبع نسبة التنافس على هذه الوظيفة شديدة أيضًا، و هم بشكل عام يعكسون أيضًا نظرة المجتمع إليهم ويعكسون أيضًا صورة الالتزام وروح الجماعة والتفاني في العمل عند اليابانيين. فهم إلى جانب عملهم في المدرسة و قيامهم بتدريبات ودراسات لرفع مستوياتهم العلمية فهم يهتمون بدقائق الأمور الخاصة بتلاميذهم ، كما يقومون بزيارات دورية إلى منازل التلاميذ أو الطلاب للاطمئنان على المناخ العام لاستذكار التلاميذ من جانب و من جانب آخر يؤكدون التواصل مع الأسرة وأهمية دور الأسرة المتكامل مع المدرسة ، و أخيرًا يؤكدون المقولة العربية الشهيرة : **" قم للمعلم وفّه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولاً "**.

المبحث الثاني

السلم التعليمي في اليابان

في البداية تبلغ مساحة اليابان تقريباً ٣٧٨٠٠٠ ألف كم٢ وهى ثلث مساحة مصر تقريبا ويصل عدد السكان تقريباً إلي ١٣٠ مليون نسمة وتتكون من أربع جزر رئيسية وهى هوكايدو – هونشو – شوكوكو – كيوشو ، إضافة إلى ٣٠٠٠ جزيرة صغيرة وتتكون من ٤٧ محافظة ونظامها ملكي دستوري أي إمبراطور وبرلمان تشريعي منتخب و مناخها شبه معتدل طوال العام وعملتها هي الين .

دعت اليابان إلى تغيير نمط الإدارة التربوية والتعليمية المركزية إلى إدارة لا مركزية و توسيع سلطة الإدارات المحلية في الإشراف ، و إنشاء لجان تعليمية تنتخب بطريقة علنية ، و صدر في عام ١٩٤٧م قانونان :

- الأول قانون التربية المدرسية الذي تضمن مبادئ عامة لنظام التربية والتعليم و مبادئ تفصيلية تخص كل مرحلة ونوع تعليمي ووضع شروط تشغيل مديري المدارس والمعلمين منها أن يمتلك شهادة إكمال الدراسة في مؤسسات إعداد المعلمين و ألا يكون من ذوي الشخصيات الاجتماعية الهزيلة و سمح لهم باستخدام العقوبات تجاه التلاميذ لكنها محددة بضوابط معينة وحرم العقاب الجسدي و فرض على المدارس الخاصة وضع ميزانية للدخل و تسلم إلى السلطات المختصة.

-أما القانون الثاني فهو القانون الأساسي للتعليم فحدد أهداف التربية منها النمو الكامل لشخصية الفرد من أجل رفعة وتقدم الأفراد وتنمية حب الحقيقة والعدالة وتقدير قيمة الآخرين واحترام العمل وتعميق شعور تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس والاستقلال, وكذلك تنمية الثقافة من خلال الاحترام

المتبادل و التعاون واحترام الحرية الأكاديمية والحياة الواقعية و أكد أيضا على إعطاء فرص متساوية للجميع من أجل الحصول على التعليم و الدولة سوف تعطي مساعدات مالية للذين لا يستطيعون الاستمرار في نوع التعليم الذي يلائمهم لأسباب مالية.

و القانون أيضاً قد أرغم أولياء أمور الأطفال على إرسال أبنائهم للمدارس ممن يكملون سنوات التعليم الأساسي.

ينقسم السلم التعليمي في اليابان إلى عدة مراحل هي كالتالي:

مرحلة رياض الأطفال:

عادة ما يبدأ التعليم في مراحله الأولى من سن ثلاث سنوات في المنزل حيث تهدف تلك المرحلة إلى تهيئة الأطفال للمدرسة ومساعدتهم على النمو السليم عقلياً وجسمانياً من خلال تنمية قدراتهم على التفكير والسلوك و القدرة على التعبير و تقديم الأنشطة التي يحتاجها الأطفال و هناك عدد كبير من الكتب التعليمية الموجهة للأطفال للأعمار دون سن المدرسة بالإضافة إلى البرامج التلفزيونية التعليمية المخصصة للأطفال والتي تساعد الآباء على تعليم أطفالهم، غالبا ما ينصب التعليم المنزلي على تعليم الآداب والسلوك الاجتماعي المناسب واللعب المنظم، بالإضافة إلى المهارات الأساسية في قراءة الحروف والأرقام وبعض الأناشيد الشهيرة وعادة ما يضع الآباء العاملين أطفالهم في رياض للأطفال تدعى "يوتشي-إن" يعمل فيها على الغالب طالبات معاهد أو جامعات في أوقات فراغهن و تكون تحت إشراف وزارة التربية والتعليم و لكنها لا تعتبر جزءا من نظام التعليم الرسمي الذي يبدأ في العادة من المرحلة الابتدائية.

مرحلة التعليم الابتدائي :

يقيد بهذه المرحلة جميع الأطفال الذين بلغوا السنة السادسة, حيث تفوق نسبة الأطفال الملتحقين بالمرحلة الابتدائية في اليابان نسبة ٩٩% و تهدف تلك المرحلة إلى إتاحة الفرصة للأطفال للنمو المتكامل طبقا لقدراتهم الجسمية و العقلية و النفسية و هي مرحلة تعليم إلزامي و يدخل الأطفال عادة المدرسة الابتدائية بعمر ٦ سنوات ويعتبر دخول المدرسة الابتدائية من أهم أحداث حياة الطفل له و للأسرة ، مع العلم بأن معظم المدارس الابتدائية في اليابان هي مدارس حكومية ولا يتعدى نسبة المدارس الخاصة حوالي ١% حيث أن المدارس الخاصة مكلفة عن المدارس الحكومية و يتعلم الأطفال في المرحلة الابتدائية المواد الأساسية الضرورية للحياة اليومية في المجتمع مثل اللغة اليابانية القومية و الحساب والعلوم والمواد الاجتماعية والتربية البدنية والتدبير المنزلي ، و غالبًا ما يقوم مدرس واحد في هذه المرحلة بتدريس المواد الدراسية كلها ما عدا التخصصية منها إلى حد ما مثل الفنون اليدوية والموسيقى والتدبير المنزلي، وفي المرحلة المتوسطة يتلقون تعليمهم ليكونوا مؤسسين و فاعلين في المجتمع و الدولة.

مرحلة التعليم الاعدادي

تمتد فترة المدرسة الإعدادية لثلاث سنوات من الصف السابع إلى الصف التاسع و هي ضمن فترة التعليم الإلزامي، حيث يتراوح أعمار التلاميذ بين (١٢ إلى ١٥) عام و معظم المدارس الإعدادية هي مدارس حكومية و لا تتجاوز نسبة المدارس الخاصة ٥ % و ذلك بسبب ارتفاع تكلفتها التي تبلغ حوالي ٥ أضعاف تكلفة المدارس الحكومية ، و يقوم المعلمون بتدريس المواد حسب الاختصاص و أكثر من ٨٠ ٪ منهم هم خريجي كليات ذات فترة ٤ سنوات تعليمية و يحدد مدرس مسئول عن كل صف لتدريس مادة

اختصاصية لذلك يمضي وقته في التنقل بين الصفوف لتدريس مادته الاختصاصية و يمضي الوقت المتبقي في متابعة أمور طلاب صفه.

مرحلة التعليم الثانوي :

على الرغم من أن التعليم الثانوي غير إلزامي في اليابان إلا أن نسبة كبيرة من طلاب المرحلة الإعدادية يتابعون تعليمهم الثانوي و ذلك بعد اجتياز اختبارات القبول لإحدى المدارس الثانوية التي يرغب التلميذ في الالتحاق بها و تعتبر المدارس الثانوية هي مرحلة تحضيرية للدراسة في الجامعة لذلك يكون التعليم فيها مكثفاً والمعلومات فيها مركزة.

و يضم هذا التعليم **ثلاثة أنواع من الدراسة :**

دراسة كل الوقت و دراسة بعض الوقت و دراسة بالمراسلة، و يهدف هذا النوع من التعليم إلى مد الطلاب بالمعلومات الأكاديمية و الفنية التي تتناسب مع قدراتهم الجسمية و العقلية و مدة الدراسة بها ثلاث سنوات بالنسبة لمدارس الوقت الكامل و أربع سنوات في مدارس المراسلة و مدارس بعض الوقت والدراسة إما نهارية أو ليلية، و في هذه المرحلة يتعلم الطلاب المهارات والمواد الدراسية والمعلومات المختلفة التي تُمكنهم من خدمة المجتمع وتأدية الدور و الرسالة التي يجب تقديمها للمجتمع و الدولة مثل المقررات الدراسية في الزراعة والتجارة والإنتاج الحيواني وصيد الأسماك، و الصناعة التي تنقسم بدورها إلى مواد دراسية أخرى مثل الآلات والهندسة الكهربائية والكيمياء والهندسة المدنية والعمارة وعلم المعادن إلى آخره، و هذه المدارس غالبًا إما مدارس حكومية تنشئها وتمولها الحكومة

المركزية و إما مدارس محلية تنشئها المقاطعة أو المدينة أو القرية أو مدارس أهلية.

مرحلة التعليم العالي:

هي المرحلة التالية للتعليم الثانوي ، و الدراسة بها متنوعة لمدة أربع أو خمس سنوات حسب نوع الكلية ، و تتميز هذه المرحلة بأنها هيئة أبحاث وليست هيئة تعليمية ، أما بالنسبة للجامعات فيتقدم إليها خريجو الثانوية بعد اجتياز اختبارات القبول للجامعة التي يريد الطالب الالتحاق بها و ليس على أساس نتيجة الثانوية العامة كما هي الحال عند التقدم إلى المرحلة الثانوية بعد انتهاء المرحلة المتوسطة (الإعدادية) ٠

وتقوم الجامعات بتطوير قدرات الطلاب التطبيقية و المعارف و التربية الأخلاقية أيضًا حيث يتلقى الطلاب المعارف المختلفة و يقومون أيضًا بالأبحاث المتنوعة لأن الجامعة هيئة أبحاث و ليست هيئة تعليمية فقط، و مدة الدراسة بالجامعة أربع سنوات ولكن كلاً من كليتي الطب و طب الأسنان لمدة ست سنوات .

و إذا كانت الإحصائيات قد أشارت إلى أن اليابان قد أسرفت في استثماراتها في التعليم بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي فإن سرعة التنمية الاقتصادية ووصول اليابان إلى مستوى اقتصادي و تكنولوجي كبير يوحي بوجود رابطة قوية بين القوى العاملة المتعلمة و النمو الاقتصادي هو ما بدأته اليابان حينما وضعت استثماراتها الضخمة في تنمية نظامها التعليمي فكانت نتيجة ذلك ما حققته من تقدم اقتصادي كبير . كما أن ارتباط مدارس رياض الأطفال بالسلم التعليمي منذ البداية كان له تأثيره في تطوير و تنمية النظام التعليمي و بذلك كانت اليابان دولة رائدة في هذا النوع من التعليم

ليس في آسيا فقط بل في العالم أجمع فقد استطاعت اليابان أن تجمع بين شعبية التعليم وأرستقراطيته العلمية الفكرية, بمعنى أن التعليم أتيح للجميع في قاعدة الهرم التربوي لتزويد الأمة بالأيدي العاملة المتعلمة لكنه اقتصر في مستوى القمة على القلة الممتازة عقليًا والمتفوقة في مواهبها لتخريج النخبة القيادية والقادرة على مواجهة التحديات.

وفي هذا الصدد يعقد العديد من الكتاب و المفكرين منهم «إدوين أشاور» مقارنات غريبة جدًا في كتابه «اليابانيون » قد استنتج خلالها أن الطفل الياباني يحصل على نتائج عالية في الاختبارات الدولية التي تقيس القدرات في الرياضيات والعلوم أكثر من الطفل الأمريكي و البريطاني و الفرنسي و غيرهم من الجنسيات الأخرى .

أيضاً بعقد مقارنة بين طالب المرحلة الثانوية البالغ من العمر ١٤عامًا الذي يكون قد تعرض لتعليم ومعرفة لم يتعرض له طالب أمريكي إلا إذا بلغ من العمر ١٧ أو ١٨عامًا و يرجع ذلك لسلامة نظام التعليم الياباني و يقول : إن سر نهوض اليابان هو المورد البشري وتنمية هذا المورد العظيم مما جعل اليابان تتقدم على الصعيد العالمي في نسبة العلماء والمهندسين (٦٠,٠٠٠ لكل مليون نسمة) و ينخرط نحو (٨٠٠,٠٠٠) ياباني في مراكز الأبحاث والتطوير و هذا العدد تجاوز ما لدى بريطانيا و ألمانيا و فرنسا مجتمعة معًا .

المبحث الثالث

الاستفادة من التجربة اليابانية لإصلاح التعليم في مصر

يعتبر النظام التعليمي في مصر نظاماً مركزياً يخضع لسيطرة الحكومة و يقوم نظام التعليم في أي مكان فئ العالم على

أربعة عناصر أساسية و هي :

1. المعلم.
2. الطالب .
3. المدرسة أو الجامعة (مكان تلقى العلم) .
4. المناهج التعليمية .

يعانى نظام التعليم المصري بكل عناصره و بكل مستوياته منذ أمد بعيد من العديد من المشاكل و التحديات و التي تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية و تطورها و بالتالي التحديث و التنمية الشاملة .

مشاكل التعليم في مصر هي مشاكل بالغة الخطورة نظراً لكونها متعددة الجوانب فهي تلازم المحاور الأربعة السابقة للعملية التعليمية **و ذلك كما يلي**

أولا : بالنسبة للمعلم:

- المعلم غير مؤهل تعليمياً و تربوياً بالشكل الصحيح .

- العائد المادي الذي يحصل عليه المعلم قليل جداً و لا يكفل له حياة كريمة، مما يجعل المعلم يستشعر الحرج و يقلل من قيمة نفسه عندما يطلب من التلاميذ في الفصل أن يعطيهم دروساً خصوصية .
- بعض المعلمين ليسوا قدوة حسنة للطلاب .
- يكرس المعلم معظم وقته و مجهوده للدروس الخصوصية ووجوده بالمدرسة يكون مجرد وظيفة فقط خاصة في مرحلة التعليم الثانوي التي أصبحت كابوس مزعج للعديد من الطلبة و الأسر المصرية ، حيث إنها استنزاف مادي لأولياء الأمور و إحباط معنوي للطلبة لما يحدث منذ سنوات من حالات غش و تسريب للامتحانات وبالأخص أثناء امتحانات الثانوية العامة بمصر و حتى الآن قد تعاقب وزراء عديدين للتربية والتعليم بحكومات عديدة بمصر و لم يتم حل تلك المشكلة .

ثانياً : بالنسبة للطالب :

- يفقد الطالب الثقة في قيمة التعليم و خوفه على مستقبله .
- يعتمد الطالب اعتماد كلى على الدروس الخصوصية نظراً لما يلاقيه من اهتمام من المدرس أثناء تلك الدروس أكثر من اهتمامه به داخل الفصل الدراسي.
- يعجز الطالب عن إخراج ما لديه من مواهب و قدرات خلاقه قد لا تكون موجودة في غيره، و قد تكون نادرة جداً و ذلك خوفاً من مقابلة تلك المواهب بالسخرية أو الاستهزاء أو حتى العقاب سواء من مدرسيه أو من المسئولين بالمدرسة.

ثالثاً: بالنسبة للمدرسة:

- § ضعف الإمكانيات و الوسائل العلمية المتوفرة في المدرسة نتيجة قلة الدعم و التمويل المتاح للمدارس .
- § التكدس الطلابي الكبير داخل الفصول، حيث يحتوى الفصل الواحد على أكثر من ٥٠ طالب تقريباً.
- § روح الكآبة و الجدية التي تظهر آثارها على الطالب و يقلل من حافزية الطالب للذهاب إلى المدرسة.
- § عدم وجود معامل علمية مجهزة بالمدرسة لخلق جو من الابتكار لدى الطلاب، حيث أن معظم المعامل بالمدارس مجرد اسم فقط .

رابعاً : بالنسبة للمناهج التعليمية :

- § الاعتماد على الحفظ و التلقين فقط ، حتى في المواد العلمية كالإحصاء و الرياضيات و الفيزياء .
- § الحشو في المناهج التعليمية دون التركيز على النقاط التي تنمى ذكاء الطالب و تجعل منه مبدعاً، مما يدفع الطلاب للبحث عن الملخصات و الكتب الخارجية.
- § اعتماد المناهج على الجانب النظري فقط و ليس الجانب العلمي .
- § عدم ملائمة المناهج للتطور العلمي المستمر فالمناهج قديمة و ليس هناك أي تحديث للكتب التي يدرسها الطلبة من حيث الكيف و إن كان هناك بعض التحديث الشكلي فقط .
- § عدم ملائمة المناهج لأعمار الطلاب .

هذه هي أهم المشاكل التي يعانى منها التعليم في مصر على الرغم من إحراز تقدم هائل لزيادة قاعدة رأس المال البشري من خلال تحسين نظام التعليم ، إلا إن جودة تجارب التعليم لا تزال متدنية ولم يتم توزيعها بصورة

تتسم بالعدالة والإنصاف، و بسبب انعدام الجودة النوعية الجيدة على مستوى التعليم الأساسي و الثانوي انتشر سوق الدروس الخصوصية بصورة مذهلة و أصبحت الدروس الخصوصية ضرورة وليست مجرد إجراء لعلاج أوجه القصور.

يوضح المسح الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معظم الأسر تنفق من دخلها في المتوسط ما يقرب من ٦١ ٪ من إجمالي الدخل علي نفقات الدروس الخصوصية. ووفق لتقرير مؤشر التنافسية السنوي العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ في مجال التعليم احتلت مصر المرتبة قبل الأخيرة لتسبق غينيا على مستوى ١٤٠ دولة في العالم .

وهناك دراسة قامت بها اليونسكو عن العدل والإنصاف في التعليم في أكثر من ١٦ بلداً سكاناً على مستوى العالم حيث وضعت هذه الدراسة مصر في مرتبة متوسطة فيما يتعلق بالعدل والإنصاف في معدلات الالتحاق في المرحلتين الابتدائية الثانوية في كافة محافظات مصر ، لكن عن إضافة عنصر الثروة إلى التحصيل العلمي كانت النتيجة غير مشجعة تماماً فالمناطق الأكثر ثراءً تتمتع بمعدلات التحاق بالمدارس أعلى بصورة كبيرة للغاية في كل من المرحلة الابتدائية و الثانوية،و هذا يؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود للحد من فجوة الثروة في التحصيل العلمي .

لذا نجد أن التجربة اليابانية في مجال التربية من أفضل التجارب على مستوى العالم ، حيث أصبح من الضروري أن نطور نظامنا التعليمي بحسب ما انتهينا إليه خصوصًا أن استمرار تدهور التعليم بهذا الشكل لا يرضى أحداً وسيتسبب في العديد من الكوارث بالمستقبل ، والجدير بالذكر نجد أن

المصريين الآن قد أصبحوا يتقبلون أي تعديل بالتعليم حتى وإن تمت إعادة هيكلته كاملا نظرًا لحالة التدهور الشديد التي أصابته.

و ليس من العيب أن نتعلم من تجارب التنمية باليابان والدول المتقدمة خاصة وأن اليابان تعلمت من التجربة المصرية وقت حكم " محمد على " لمصر حيث انه أول من وضع نهضة للتعليم بمصر ٠

إن تجارب تنمية العملية التعليمية تبدأ من الاهتمام بالطفل واكتشاف قدراته منذ الطفولة المبكرة وذلك على عكس ما تقوم به مصر حالياً من الانتظار من الانتهاء للمرحلة الابتدائية التي يكون بها الطفل قد أكمل الثانية عشر من عمره و يكون قد فقد خلالها كل المهارات الإبداعية ، في حين أن أغلب دول العالم تعطى الطفولة المبكرة اهتماماً أكثر من سن الجامعة لأن هذه السن هي أساس اكتشاف مواهب الطفل دون وجود حشو في المناهج التعليمية ، ذلك مع العلم بأن الطفل المصري بطبيعة بيئته و ميراثه الثقافي من الممكن أن يكون أفضل طفل في العالم و يقود الأمم في حالة الاهتمام بمواهبه و تهيئة كل الظروف التي تسمح له باستغلالها في الأمور الجيدة .

دور الدولة في تعزيز الاستفادة من تجربة اليابان في التعليم وإصلاح مشاكل التعليم في مصر :

لقد أصبح رؤساء كثير من الدول يعلنون صراحة أن التعليم هو الركيزة الأساسية في بناء و تكوين مكونات الإنسان العقلية و الوجدانية و تأهيله للتعامل مع العلم و المعرفة و استيعاب آليات التقدم و فهم لغة العصر . و لقد أبدي الرئيس عبد الفتاح السيسي تقديره بالاهتمام الخاص بالتعليم في اليابان والدروس التي يمكن لنا أن نتعلمها من تجربتها في التعليم وذلك من

خلال زيارته لليابان (مع العلم بأن هذه الزيارة لم يقوم بها رئيس مصري منذ ١٦ عاماً) وقد بحث الرئيس السيسي مجموعة من المحاور السياسية والاقتصادية والتنموية, بالإضافة إلي توقيع اتفاقيات في مجال الطاقة المتجددة ، علاوة على الاستفادة من التجربة اليابانية في مجال التعليم زار الرئيس بعض المدارس اليابانية كما التقي برئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي " جايكا" ، تلك الوكالة التي تعمل على تشجيع التعاون الدولي في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و تطويرها في الدول النامية.

وقد اتجهت الأنظار نحو تطبيق النهضة التعليمية اليابانية في مصر لتنمية العملية التعليمية والاستفادة من الطالب المصري بحيث يصبح عضواً فعَّالاً بالمجتمع و هو ما أكده تربويون بضرورة إعادة تكوين الشخصية المصرية وتربيتها من جديد واضعين خطة لتنمية النظام التعليمي المصري على الطريقة اليابانية خاصة أن التجربة اليابانية في مجال التربية من أفضل التجارب على مستوى العالم حيث أنه من الضروري أن نطور نظامنا التعليمي بحسب ما انتهينا إليه خصوصًا أن استمرار تدهور التعليم بهذا الشكل لا يرضى أحداً وسيتسبب في العديد من الكوارث بالمستقبل.

و يتسم نظام التعليم الياباني بمحاولة الوصول بقدرات وأداء الأطفال إلى أقصى حد ممكن وذلك من خلال:

- تعاون الأفراد .
- تحديد الأولويات.
- عمليات وإجراءات تتخذ على مستويات محددة مثل مدارس " الجوكو " التي يتم فيها مراعاة المتفوقين و ذوي القدرات المتميزة و الجوكو هو نوع من الأنشطة يهدف إلى إثراء الفرد فوق ما هو مقرر عليه في المواد الدراسية .

وأشار بعض خبراء المناهج والمواد التعليمية ، إلى أنه من الضروري أن نضع هدفاً رئيسياً أمام الطالب المصري ونجعله يعي جيدًا هذا الهدف وهو أن يكون شغله الشاغل الدولة المصرية وأن تكون رقم واحد في اهتماماته كما فعل اليابانيون عقب الحرب ٠

و أن خلاصة التنمية التي يجب أن يعتمد عليها المصريين هو تغيير النظام التعليمي كاملا من مدرسين وطلاب وهيئات من خلال إعادة بناء كل ذلك بطريقة جديدة و تكوين منهم شخصية جديدة تحب الوطن وتعمل لصالحه. و أن أساس التنمية لا تشمل التعليم فقط وإنما تكون عن طريق التربية وتكوين شخصيات جديدة بأخلاق وسمات جديدة، مبينًا أن هذا هو التحدي الحقيقي الذي تواجهه مصر الآن وهو خلق شخصية مصرية أخرى تكون مميزة ومتطورة وتكون ذات كفاءة وفاعلية وليس شكلاً ظاهرياً جيداً خارجيًا وسيئاً وهشاً خارجياً كما نعانى الآن من بعض الشخصيات القيادية.

انه من الجيد أن نبحث عن رؤى جديدة وأفكار عالمية لأنها هي المدخل الحقيقي لوضع مصر في إطار المنافسة العالمية بحيث تشكل الرؤية عالميا وتطبق محليا ونجعل كل ما هو عالمي من أدوات التنمية والتطور لكل ما هو عربي و مصري٠

إن زيارة الرئيس السيسي للمدارس باليابان ثم كوريا الجنوبية ، من الممكن أن يقدم رؤى جديدة للمؤسسات التعليمية لتطوير المناهج الدراسية والاستفادة من الخبرات الدولية لتشكيل المعلم، حيث أن التعاون العلمي والتعليمي بيننا وبين الدول المتقدمة هو الطريق السليم الذي يحل كافة مشكلات التعليم بمصر.

أخيرا من الضروري إعداد معلم لديه خبره ودراية حتى نستطيع أن نستثمره في عملية التعليم في المستقبل، بالإضافة إلى مشاركة رجال الأعمال مع الوضع في الاعتبار أن التعليم قضية مجتمع وليس قضية وزير ، حيث يتم تطبيق نظام اللامركزية ويصبح لكل مدرسة مجلس أمناء يوفر المتطلبات اللازمة للعملية التعليمية.

لقد بدأت وزارة التربية والتعليم في مصر بتطبيق التجربة اليابانية فعلياً في ١٠ مدارس تجريبية وعادية ضمن مدارس مديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة و سوف يتم التوسع لتصل إلى ٢٠ مدرسة أخرى ، بالإضافة إلى تفعيلها في ١٠٠ مدرسة مع نهاية العام. وتم توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة والسفير الياباني في مصر وأنه في حال تحقيق الهدف من التجربة سيتم تعميمها بشكل أكبر على عدد من المدارس للارتقاء بالأنشطة الطلابية في المدارس والوصول بها إلى المعدلات العالمية. حيث تم في تلك المدارس العشرة تفعيل الأنشطة الدراسية بنسبة كبيرة من إجمالي المنهج طبقاً للمعايير الدولية ، فالمدارس في اليابان تهتم بالأنشطة بنسبة ٥٠٪ من المنهج الدراسي . و التجربة اليابانية التي طبقت بتلك المدارس تمثلت أيضاً في التركيز على النظافة والتغذية والتي يتم فيها الاعتماد على الطالب في النظافة ، بمعنى أن يهتم الطالب بنظافة المكان والمدرسة والفصل، إضافة إلى قيام الطلاب بتوزيع وتقديم التغذية على بعضهم البعض داخل الفصل حيث قام وفد من وزارة التربية والتعليم عالي المستوى خلال الفترة الماضية بزيارة مدارس اليابان للاطلاع على التجربة اليابانية ووجدوا أن المدارس في اليابان تهتم بإعداد الطفل وبناء وتنمية شخصيته على العمل الجماعي والتركيز على قيم النظافة داخل مدرسته وخارجها واكتساب مهارات تقديم الوجبات المدرسية لزملائهم .

إن أول خطوة في إصلاح التعليم المصري قد بدأت بوجود إرادة سياسية مصرية حقيقية لإصلاح حال التعليم في مصر من خلال وضع التعليم كأهم قضية ، و لابد من تضافر كافة جهود الدولة المادية والمعنوية والإدارية للنهوض به ، على اعتبار أن التعليم هو أساس نهضة أي دولة محترمة٠

الخاتمـــــة و رأى الباحث

والتوصيات

لم تعد أهمية التعليم محل جدل في اى منطقة من العالم فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك بداية التقدم الحقيقية بل و الوحيدة في العالم هي التعليم ، و إن كل الدول التي تقدمت بما فيها النمور الآسيوية كاليابان و الصين قد تقدمت من خلال بوابة التعليم و لذا تضع الدول المتقدمة التعليم في أولوية برامجها و سياساتها .

الخاتمـــــة

مما لا شك فيه أن التعليم يمثل ركيزة أساسية للنهضة والتقدم ، ولقد تغير جوهر الصراع في العالم الآن حيث أصبح هناك سباق في التعليم ، وإن أخذ هذا الصراع أشكالاً سياسية أو اقتصادية أو عسكرية فالجوهر في النهاية يمثل صراع تعليمي لأن الدول تتقدم في النهاية عن طريق التعليم ، وكل الدول التي تقدمت وأحدثت طفرات هائلة في النمو الاقتصادي والقوة العسكرية أو السياسية نجحت في هذا التقدم من خلال التعليم .

بعد إلقاء هذه النظرة على أهم ملامح نظام التعليم في اليابان نجد أن نظام التعليم الياباني يُعتبر مميزًا عن نظم التعليم الأخرى وكان الزاماً علينا

أن ندرس ونتعلم من تلك التجربة اليابانية التي تعلمت واستفادت منها اندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول الأخرى .

و يعتبر نظام التعليم في اليابان ناجحًا بالطبع و قد أدى المطلوب منه في اليابان و لكن هذا كان على حساب قيم أو أهداف أخرى لم تتحقق، و هذا ما يعترف به اليابانيون أنفسهم تجاه نظامهم حيث يشعرون أن روح الجماعة مثلاً كانت على حساب الفردية و الإبداع . فالتعليم هو الركيزة الأساسية لبناء الفرد وتكوين شخصيته وتنمية قدراته ، كما يعد التعليم في غاية الأهمية لتطوير المجتمعات الصالحة و بناء الدول التي تهدف إلى التقدم والرقي و لأن التعليم في الصغر كالنقش على الحجر أصبح الأهم الآن هو النظر إلى نوعية التعليم وطرق التدريس منذ دخول أطفالنا مرحلة رياض الأطفال لكي نصل إلى نهضة حقيقية لمجتمعنا المصري٠

رأى الباحث

بالنظر إلى التعليم في اليابان نجد أن المدارس هي التي قامت بغرس المعرفة التي ساعدت اليابان على التحول من دولة إقطاعية إلى دولة حديثة كما حولت اليابان من دولة مُنْهكة تتلقى المساعدات بعد الحرب العالمية الثانية إلى دولة اقتصادية كبرى تُقدم المساعدات لمختلف الدول النامية في العالم .

لابد من الأخذ بعدة حلول للنهضة بالمناهج التعليمية في مصر على الطريقة اليابانية و منها :-

- أن يقوم المركز القومي للامتحانات بتطوير الامتحانات بحيث لا تكتفي بالتحصيل الدراسي وإنما تعتمد على اختبار ذكاء وإبداع الطالب.
- لابد من تشكيل مجموعة من الخبراء المصريين من قيادات اللجان العلمية للاستثمار بما يقوم به الأساتذة والخبراء من بحوث ودراسات لتفعيلها على أرض الواقع والاستفادة من القدرات الإبداعية للطلاب والدارسين.
- ضرورة تقليل كثافة الطلاب بالفصول بحيث لا يتجاوز عددهم ٣٠ تلميذاً.

التوصيات

من وجهة نظري يمكن تقديم بعض التوصيات العامة و التي يمكن أن تساهم عند تطبيقها في مواجهة وحل بعض مشاكل التعليم في مصر ، **ومن أهم تلك التوصيات ما يلي** :

- التحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة إلى فكرة قومية للتعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطوير التعليم وتحسين جودته.
- دعم وتوسيع مفهوم الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تحمل أعباء العملية التعليمية باعتبارها قضية أمن قومي سواء كان ذلك في تدبير الموارد المادية أو البشرية.
- تشجيع القطاع الخاص على توظيف إمكاناته في تمويل التعليم مما يساعده على القيام بواجباته الاجتماعية تجاه المساهمة في تطوير

التعليم خاصة في ظل التحديات المحلية والعالمية التي تواجه المجتمع المصري .

- تطوير القوانين والتشريعات التي تسمح بتحقيق عائد عادل للاستثمار في مجال التعليم بما يعمل على اجتذاب المستثمرين في هذا المجال الحيوي لمستقبل مصر .
- دعوة قطاع الأعمال والصناعة للمشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العالي في اتجاهين وهما تحديد المواصفات المطلوب توافرها في الخريجين والمشاركة في تمويل مؤسسات التعليم .
- التأكيد على استخدام أساليب الإدارة الاقتصادية للارتقاء بمستوى أداء الخدمات التعليمية وتقديمها وفقا للمعايير الدولية الحديثة .
- إعداد خريطة مستقبلية واضحة المعالم يتحدد من خلالها الأدوار المنوط بها بالجمعيات الأهلية في مجال التعليم حتى يتسنى لها المشاركة الجادة في تطوير التعليم .
- تأكيد ثقافة الجودة الشاملة في نظمنا و مؤسساتنا التعليمية من خلال تطبيق المعايير العالمية في جميع عناصر المنظومة التعليمية.
- ضرورة الاستفادة من مستجدات العصر ومستحدثات تكنولوجيا المعلومات لتوفير مصادر تعليم جديدة .
- لابد من زيادة الأنشطة المدرسية الفنية و العلمية و الرياضية حتى تصبح المدرسة مكاناً جاذباً للمتعلمين.
- التوسع في بناء الأبنية التعليمية وإعداد المعامل و قاعات الكمبيوتر وقاعات الفنون والملاعب والمكتبات الالكترونية.
- ضرورة إعداد المعلم وإعادة تأهيله مهنيا بحيث لا يعمل في وزارة التربية والتعليم إلا الخريجين من كليات التربية .

- لابد من زيادة أعداد المدارس التجريبية نظراً لما حققته تلك المدارس من نجاح حيث أن الإقبال المتزايد على الالتحاق بها أدي الي تكدس بالفصول الدراسية بها وذلك لقلة عددها.

أخيرا أن مصر بها العديد من الاستراتيجيات التعليمية القادرة على خلق نظام تعليمي جيد، وإنما هي في حاجة إلى الاهتمام بالجانب التربوي و إعادة تكوين للشخصية المصرية كما يحدث داخل المؤسسات العسكرية التي تبنى عقيدة حب راسخة بالالتزام وحب الوطن ، **وحتى تكون** العملية التعليمية ناجحة في مصر لابد من اكتمال أركانها بالتقييم المستمر لمختلف عناصرها فلا يجب أن تقتصر عمليات التطوير والتحديث على التعليم الأكاديمي فقط ، بل يجب أن تمتد لتشمل تأهيل وإعداد الكوادر البشرية التي تحتاجها مؤسسات الإنتاج والخدمات مستقبلاً ، **بالإضافة إلي ضرورة** توفير البيئة التعليمية المناسبة والذي يُعد متطلباً أساسياً لتحسين نوعية التعليم، فالبيئة المناسبة تتيح خيارات أوسع لكل من المعلم والطالب على حد سواء من خلال إمكانية تنويع الأنشطة و إثارة الدافعية و تنشيط الاتصال بين المعلم والطلبة من جهة و بين الطلبة أنفسهم من جهة أخرى فالبيئة التعليمية لا تقتصر فقط على المناهج الدراسية بل تشمل بالإضافة لذلك المعلم ، والطالب ، والتجهيزات والمستلزمات ٠

المراجع

- § بوابة الوفد الالكترونية من الانترنت عدد ٨ مارس ٢٠١٦ .
- § جريدة اليوم السابع من الانترنت .
- § ندوة للدكتور / على مهران بكلية العلوم – جامعة الأزهر – من الانترنت.
- § جريدة البيان من الانترنت .
- § مواقع أخرى مختلفة من الانترنت .